(ليس في كلام العرب)
عند المفسرين بين الرد والاحتجاج

م.م حسين صادق ذاري

كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة واسط

(Not in the speech of the Arabs) among the interpreters between response and protest

Asst. Lect. Hussein Sadiq Dhari

College of Education for Human sciences / University of Wasit

ملخص البحث

انماز المفسرون بإتقان اللغة العربية التي هي مدار بحثهم؛ لأنهم قد أيقنوا أن أسرار القرآن الكريم لا تدرك إلا بإتقان اللغة التي كتب بها؛ لذا نجدهم قد تعرضوا إلى أصول العربية أثناء بحثهم، واحتجوا بها لتوجيه ألفاظ القرآن الكريم وتراكيبه، وقد لوحظ استقراؤهم في اصطلاحات معينة، منها اصطلاح (ليس في كلام العرب) الذي سننطلق منه لنعرف طرائق استعماله في مدوناتهم.

الكلمات المفتاحية: ليس في كلام العرب، القراءات القرآنية، الدلالات الصرفية، الدلالات المعجمية.

Abstract

The interpreters were distinguished by their mastery of the Arabic language because they were certain that the secrets of the Holy Quran can only be understood by mastering the language in which it was written. Therefore, it is found that they have addressed the origins of Arabic during their research. They have also argued with it to direct the words and structures of the Holy Quran. Their induction has been noted in certain terms, including the term (not in the speech of the Arabs) from which we will start to know the methods of its use in their records.

Keywords: Not in the speech of the Arabs, Quranic readings, morphological connotations, lexical connotations.

المقدمة:

لا شك في أن ما موجود في كتب التفسير جدير بالدراسة إذا كان مما تكرر في غير موضع، ومصطلح (ليس في كلام العرب) مما لفت نظر الباحث للخوض في النكات التفسيرية واللغوية التي حواها في كلام العلماء الأجلاء، وهو مما يستحق أن نقف عليه، ونعرض طرائق استعمال العلماء له؛ والله من وراء القصد.

ليس في كلام العرب:

استعمل العلماء هذا المصطلح في كتبهم للدلالة على الأحكام القطعية، وقد ألف ابن خالويه كتابا عنوانه (ليس في كلام العرب)، وقد بحث بعض الباحثين هذا الكتاب وفصل الحديث فيه[١].

وسيكون تقسيم البحث على الآتي:

أولًا: رد القراءات القرآنية:

المسألة الأولى:

قال تعالى: ﴿اللهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥]

تعددت قراءة لفظة (دري) في كتب التفسير والقراءات، فقد قرأ «أبو عمرٍو والكسائيُّ: (دِرِّئٌ) بكسرِ الدال مهموزٌ مَمدود؛ وهو فِعِّيْلٌ من الدَّرْءِ بمعنى الدَّفعِ»[٢]. وقرأ عاصم (دُرِّيء)، وهو من الدرء أي الدفع[٣]. وزاد الألوسي: «وقرىء «دءري» بتقديم الهمزة ساكنة على الراء وهي من نادر الشواذ»[٤]. وقد نقل الطبراني أن حمزة وأبا بكر قرءآ بضم الدال والهمز، وقال: «قال أكثرُ النُّحاة: هو لَحْنٌ؛ لأنه ليسَ في كلامِ العرب، فقيل بضمِّ الفاء وكسر العينِ، وأنكرَهُ الفرَّاءُ والزجَّاج وأبو العباسِ، وقال: هَذا غَلَطٌ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَب شَيْءٌ عَلَى هَذا الْوَزْنِ»[٥]. وقال الزجاج: «والنحويون أجمعون لا يعرفون الوجه في هذا؛ لأنه ليس في كلام العرب شيء

على هذا الوزن»[٦]. ولم يقف الكلام عند هذا الحد، فقد أورد الرعيني أن وزن (دريء) «فُعُّول كسُبُّوح، وكان الأصل فيه دُرُّوء ثم استثقل، فحوّلت الضمة في الراء كسرة والواو ياء، فقيل دُرِّيء»[٧]. وهو مردود بأن «هذا الاعتراض والاحتجاج من أعظم الغلط وأشدّه لأن هذا لا يجوز البتّة، ولو جاز ما قال لقيل في سبّوح: سبّيح، وهذا لا يقوله أحد»[٨]. فحجة رد هذه القراءة أنه لم يأت بناء مشابه يعتد به لها، وما جاء محمول على الشذوذ، وهو «مُرِّيق»، ولا يمكن أن نحمل (دريء) على الشاذ.

المسألة الثانية:

قال تعالى: ﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٧٦]

اختلف العلماء في توجيه قراءة (ليكة)، فمنهم من رأى أنها كمعنى القراءة المتواترة، قال السمين الحلبي: «وقد قرئ ليكة، فقيل: هي بمعناها»[٩].

ومنهم من فرق بين المعنيين، قال القرطبي: «مَنْ قَرَأَ:» لَيْكَةُ» فَهُوَ اسْمُ الْقَرْيَةِ. وَيُقَالُ: هُمَا مِثْلُ بَكَّةَ وَمَكَّةَ»[١٠].

ومنهم من رد التفرقة، نقل القرطبي أن أبا عبيدة حكى من «أَنَّ لَيكَةَ هِيَ اسْمُ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانُوا فيها وأن» الْأَيْكَةِ» اسم البلد فشى لَا يَثْبُتُ وَلَا يُعْرَفُ مَنْ قَالَهُ فَيَثْبُتُ عِلْمُهُ، وَلَوْ عُرِفَ مَنْ قَالَهُ لَكَانَ فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ جَمِيعًا مِنْ أَهْلِ التَّفْسِيرِ وَالْعِلْمِ بِكَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى خِلَافِهِ»[١١]. وقد نقل أبو حيان أنها مما رد، فقد «طَعَنَ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ الْمُبَرِّدُ وَابْنُ قُتَيْبَةَ وَالزَّجَّاجُ وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ وَالنَّحَّاسُ، وَتَبِعَهُمُ الزَّمَخْشَرِيُّ وَوَهَّمُوا الْقُرَّاءَ وَقَالُوا: حَمَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ كَوْنُ الَّذِي كَتَبَ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ عَلَى اللَّفْظِ فِي مِنْ نَقْلِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ إِلَى اللَّامِ وَأَسْقَطَ الْهَمْزَةَ، فَتَوَهَّمَ أَنَّ اللَّامَ مِنْ بِنْيَةِ الْكَلِمَةِ فَفَتَحَ الْيَاءَ، وَكَانَ الصَّوَابُ أَنْ يُجِيزَ، ثُمَّ

مَادَّةُ ل ي ك لَمْ يُوجَدْ مِنْهَا تَرْكِيبٌ، فَهِيَ مَادَّةٌ مُهْمَلَةٌ»[١٢]. وقال الشهاب الخفاجي: «ليس في كلام العرب مادة (ل ي ك)»[١٣]. فالتوجيه الصائب لهذه القراءة أنها على التخفيف بإسقاط الهمزة، فكانت كتابتها على غرار القراءة التي قرئت بها.

المسألة الثالثة:

قال تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ [الذاريات: ٧] قرئت (الحِبُك)، وقد حملت على تداخل اللغات، لأنه ليس في كلام العرب (فِعُل)[١٤]، وقد وجهها أبو حيان على أن الكسر في الحاء جاء إتباعا لكسرة التاء في (ذات)[١٥]، وقد نسبت القراءة إلى عثمان بن عفان، والشعبي، وأبي العالية، وأبي حيوة[١٦]. وقال ابن عطية: « قرأ الحسن أيضا فيما روي عنه «الحبك» بكسر الحاء وضم الباء وهي لغة شاذة غير متوجهة، وكأنه أراد كسرهما ثم توهم «الحبك» قراءة الضم بعد أن كسر الحاء فضم الباء، وهذا على تداخل اللغات وليس في كلام العرب هذا البناء»[١٧].

المسألة الرابعة:

قال تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٠] نقل أبو حيان في البحر المحيط أن عطاء ومجاهدا قد قرءآ (مَيْسُرِهِ)، وقد أشار الزجاج إلى هذه القراءة، وردها قائلا: «فأما منْ قَرأ (إلى مَيْسُرِهِ) على جهةِ الإضافة إلى الهاءِ فمخطئ، لأن (ميسُر) مَفْعُل وليْس في الكلام مفعُل. وزعم البصريون أنهم لا يعرفونَ مفْعُلاً إنما يَعْرِفُون مفْعُلَة»[١٨].

ثانيا: رد الدلالات المعجمية المحتملة:

المسألة الخامسة:

قال تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاء إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١] تعددت دلالة (ضحكت)، فقيل إنه

بمعنى (عجبت من فزع إبراهيم)، وقيل: «ضحكت من غفلة قوم لوط وقرب العذاب منهم». وقيل هو بمعنى الضحك المعروف وهو قول الأكثرين، وقيل هو بمعنى (فرحت): « قَالَ الْفَرَّاءُ: فِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، الْمَعْنَى: فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ فَضَحِكَتْ، أَيْ ضَحِكَتْ سُرُورًا بِالْوَلَدِ، وَقَدْ هَرِمَتْ»[١٩]. وقيل: هو بمعنى (حاضت)[٢٠]، وقد رده ثعلب بحجة أن (ضحكت) بمعنى (حاضت) ليس في كلام العرب، جاء في التفسير البسيط: «سُئل ثعلب عن قوله {فَضَحِكَتْ} أي: حاضت، وقيل: إنه جاء في الخبر، فقال ثعلب: ليس في كلام العرب، والتفسير مسلم لأهل التفسير، فقيل له: فأنت أنشدتنا[٢١]:

تضحك الضبع لقتلى هذيل

فقال ثعلب: تضحك هاهنا تكشر، وذلك أن الذئب ينازعها على القتلى فتكشر في وجهه وعيدًا، فيتركها ويمر»[٢٢]. وقد أنكره «الفراء، وأبو عبيدة... وعرفه غيرهم»[٢٣]. والمقصود بـ(عرفه غيرهم) اعتمادا على ما نقله الثعلبي: « قال مجاهد وعكرمة: فَضَحِكَتْ أي حاضت في الوقت، تقول العرب: ضحكت الأرنب إذا حاضت»[٢٤]. والظاهر أن هذا المعنى مختلف فيه ومضعف، والمستند عليه بيت اختلفوا في توجيه معناه، فلا حجة لمن قال بالمعنى.

المسألة السادسة:

قال تعالى: ﴿قَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ﴾ [يوسف: ٣١] دلالة (أكبرنه) عند المفسرين أنها بمعنى عظمنه وهبنه لشدة حسنه وجماله[٢٥]، وقد زيد معنى آخر اعتمادا على قول الشاعر[٢٦]:

نَأْتِي النِّسَاءَ عَلَى أَطْهَارِهِنَّ وَلا
نَأْتِي النِّسَاءَ إِذَا أَكْبَرْنَ إِكْبَارَا

قالوا: أكبرن بمعنى حضن[٢٧]، وقد رده الطبري قائلا: « قد زعم

بعض الرواة أن بعض الناس أنشده في«أكبرن» بمعنى حضن، بيتًا لا أحسب أنَّ له أصلا لأنه ليس بالمعروف عند الرواة»[٢٨]. والهاء على هذا التفسير للسكت، وقد رد هذا التوجيه، قال السمين الحلبي: «وكونُ الهاء للسكتِ يَرُدُّه ضمُّ الهاءِ، ولو كانت للسكت لَسَكَنَتْ وقد يقال: إنه أَجْراها مُجْرى هاء الضمير، وأَجْرى الوصلَ مُجْرى الوقف في إثباتها. قال الشيخ:» وإجماعُ القَّراء على ضمِّ الهاء في الوصل دليلٌ على أنها ليسَتْ هاءَ السكت»[٢٩].

وإمكان إخراج البيت على أنه مصنوع، فضلا عن إنكار قسم من العلماء لهذه الدلالة، يرد دلالة (أكبرن) بمعنى (حضن).

المسألة السابعة:

قال تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَـذَا رَبِّي هَـذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٧٨] في (هذا) عدة أقوال:

أولها: إنه لم يقل (هذا) على سبيل الإخبار، وإنما المراد مناظرة من كانوا يعبدون الكواكب، واستدل على هذا التوجيه بأنه «ذكر عَقِيبَهُ ما يَدُلُّ على فساده، وهو قوله: أُحِبُّ الآفلين»[٣٠].

ثانيها: قاله مجاراة لزعمهم واعتقادهم، فلما غاب قال لهم: لو كان إلها لم يغب.

ثالثها: أن يكون هناك قول مضمر، تقديره: يقولون: هذا ربي.

رابعها: إنما ذكر هذا الكلام على سبيل الاستهزاء.

خامسها: أن إبراهيم «كان مَأمُوراً بالدعوة، فأراد أن يَسْتَدْرِجَ القوم بهذا القول، ويعرفهم خَطَاهُمْ وجَهْلهُمْ في تعظيم ما عَظَّمُوهُ، وكانوا يعظمون النجوم ويعبدونها، فذكر كلاماً يُوهِمُ كونه مُسَاعداً لهم على مَذْهَبِهِمْ، وقلبه مطمئن بالإيمان، ومَقْصُودُهُ من ذلك أن يريهم النَّقْصَ الدَّاخلَ على فَسَادِ مَذْهَبِهِمْ وبُطلانِهِ، فأراهم أنه يعظم ما عظموه، فلما أفَلَ أراهم النَّقْصَ

الدَّاخلَ على النجوم ليريهم، ويثبت خَطَأ ما يدَّعُون كمثل الحواري الذي وَرَد على قَوْمٍ يعبدون الصَّنَمَ فأظْهَرَ تعظيمه فأكرموه حتى صدروا عن رأيِهِ في كثير من الأمُورِ إلى أن دَهَمَهُمْ عَدُوٌّ فَشَاوَرُوه في أمْرِهِ، فقال: فلما تبيَّنَ لهم أنه لا يَنْفَعُ ولا يدفعن دعاهُمْ إلى أن يَدْعُوا الله، فدعوه فصرف عنهم ما كانوا يَحْذَرُونَ وأسلموا»[٣١].

سادسها: أنه استفهام، وأداة الاستفهام محذوفة، والتقدير: أهذا ربي.

والتوجيه الأخير قال به قطرب، وقد رده العلماء، قال القرطبي: «قاله قطرب وغيره، وهو قول ضعيف، لأن الألف إنما تحذف إذا كان في الكلام ما يدل عليها نحو «أم «ونحوها». وأنكره ابن الأنباري كما نقل في اللباب في علوم الكتاب، وهو قول غير مردود عن قسم أكبر منهم، وقد احتج الشنقيطي لصحته معتلا بأن «قَرِينَةُ الِاسْتِفْهَامِ الْمَحْذُوفِ عُلُوُّ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ظَنِّ رُبُوبِيَّةِ غَيْرِ الله وَشَهَادَةُ الْقُرْآنِ لَهُ بِالْبَرَاءَةِ مِنْ ذَلِكَ»[٣٢]. مع وجود الشواهد اللغوية التي تؤيد ما ذهب إليه توجيه قطرب، كقول الكميت:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ... وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

فلا حاجة لرده بقولهم: «لَيْسَ فِي كَلَام الْعَرَب «هَذَا « بِمَعْنى الِاسْتِفْهَام»[٣٣].

المسألة الثامنة:

قال تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِّ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً وَكَفَى بِاللهِّ شَهِيداً﴾ [النساء: ٧٩] الخلاف في معنى الفعل (أصاب)، والوجه الأكثر أن المراد بالفعلين الإصابة من خصب أو جدب، وهو ما أيده الواحدي قائلا: « وهذا القول هو اختيارنا لموافقته الآثار واللغة، ودلالة الآية الأولى على صحته، ولأن الحسنة معلوم أنها تكون بمعنى الخصب، والسيئة بمعنى الجدب... ولا تعلق

للقدرية بهذه الآية؛ لأن الحسنة والسيئة المذكورتين هنا لا ترجعان إلى الطاعة والمعصية وإكساب العباد بحالٍ، ولا يجوز ذلك»[٣٤]. وقد قيل إن المراد بالفعلين الخير والمعصية، وقد اعتمدوا على استبعاد هذا الرأي بأنه ليس في كلام العرب: أصابت فلانا حسنةٌ، أي: عمل خيرا. وأصابت فلان سيئةٌ، أي: عمل معصية. وإنما يكون هذا المعنى المردود إذا قلنا: أصاب فلانٌ حسنة، وأصاب فلانٌ سيئة.

المسألة التاسعة:

قال تعالى: ﴿كَلَّا لَيُنبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٤] فسر الطاهر بن عاشور الحطمة بأنها النار، قائلا: « إِطْلَاق هَذَا الْوَصْفِ عَلَى جَهَنَّمَ مِنْ مُصْطَلَحَاتِ الْقُرْآنِ. وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِطْلَاقُ هَذَا الْوَصْفِ عَلَى النَّارِ»[٣٥]. وهو مما صح استقراؤه، فلم يذكر أحد أن الحطمة بمعنى النار في شيء من كلام العرب قبل القرآن.

المسألة العاشرة:

قال تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠]. اختلف أهل الدراية في معنى الفعل (سفه)، فآل إلى أربعة أوجه: الأول: أنه من (سفّه) وهو قول الأخفش ويونس. والثاني: أن (سفه) بمعنى أهلك. والثالث: أنه من «سفهتْ نفسُه، كما يقال: غبن فلان رأيه، وهذا مذهب الفراء وابن قتيبة. قال الفراء: نقل الفعل عن النفس إلى ضمير «من»، ونصبت النفس على التشبيه بالتفسير، كما يقال: ضقت بالأمر ذرعاً، يريدون: ضاق ذرعي به، ومثله: وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً». والرابع: أن (سفه) بمعنى (جهل). وقد أنكر ابن تيمية الوجه الرابع؛ لأنه يرى أن (سفه) فعل لازم، والفعل (جهل) متعدٍّ، وليس في كلام العرب -على حد قوله- سفهت الأمر: أي:

جهلته، قال: «فمنهم من قال: جهل نفسه، كما قاله ابن كيسان والزجاج، قال: لأن من عبد غير الله فقد جهل نفسه؛ لأنه لم يعلم خالقها. وهذا الذي قاله ضعيف، فإنه إن قيل إن المعنى صحيح فهو إنما قال (سفه) و(سفه) فعل لازم، ليس بمتعد، و(جهل) فعل متعد، وليس في كلام العرب (سفهت كذا) البتة بمعنى (جهلته) بل قالوا: سفه بالضم- سفاهة، أي صار سفيها، وسفه -بالكسر- أي حصل منه سفه، كما قالوا: (فقِه وفقُه). ونقل بعضهم: سفهت الشرب إذا أكثرت منه، وهو يوافق ما حكاه الفراء، أي صار شربه سفها، فسفه شربه لما جاوز الحد»[٣٦]. وقصور السماع بيّن فيما نقله ابن تيمية؛ لأن (سفه) بمعنى (جهل) وارد في كلام العرب كما أثبته ابن منظور: «وَمِمَّا يقوِّي قَوْلَ الزَّجَّاجِ الْحَدِيثُ الثابتُ الْمَرْفُوعُ حِينَ سُئِلَ النَّبِيُّ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ واله وَسَلَّمَ، عَنِ الكِبْرِ فَقَالَ: الكِبْرُ أَن تَسْفَهَ الحَقَّ وتَغْمِطَ الناسَ، فَجَعَلَ سَفِهَ وَاقِعًا مَعْنَاهُ أَنْ تَجْهَلَ الْحَقَّ فَلَا تَرَاهُ حَقًّا، والله أَعلم»[٣٧]. بذا يتضح أن رأي ابن تيمية -بحسب ما نقل- لا يعتد به؛ لأن من سمع حجة على من لم يسمع.

المسألة الحادية عشرة:

قال تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِن بالله وَيَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً قَدْ أَحْسَنَ الله لَهُ رِزْقاً﴾ [الطلاق: ١١].

أخرجها السيوطي شاهدًا على الرجوع من المعنى إلى اللفظ، وأثبتها شاهدًا لم يأتِ مثله في العربية، قال: «وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَلَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ الرُّجُوعُ مِنَ الْمَعْنَى إِلَى اللَّفْظِ إِلَّا فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ اسْتَخْرَجَهُ ابْنُ مُجَاهِدٍ... وحد في يؤمن ويعمل ويدخله ثُمَّ جَمَعَ فِي قَوْلِهِ: {خَالِدِينَ} ثُمَّ وَحَّدَ فِي قَوْلِهِ: {أَحْسَنَ الله لَهُ رِزْقاً} فَرَجَعَ بَعْدَ الْجَمْعِ إِلَى التَّوْحِيدِ»[٣٨]. وهو مما احتفظ

بتفرده كتاب الله عز وجل.

المسألة الثانية عشرة:

قال تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢]. قرئ (يُكْشِف) مضارع الرباعي (أكشف)، وقد قال فيه ابن خالويه: « قال ابن خالويه: كأن معناه: يحوج إلى الكشف. وليس في كلام العرب أكشف إلا حرف واحد أكشف الرجل فهو مكشف: إذا انقلبت شفته العليا». فهو يرى أن أكشف ورد لهذا المعنى فقط كما يتضح من النص، ولكن المنقول لا يؤيد اقتصار (أفعل) من (كشف) على المعنى الذي أورده ابن خالويه، فقد جاء في تاج العروس: «أَكْشَفَ الرَّجُلُ: ضَحِك فانْقَلَبَتْ شَفَتُه حَتَّى تَبْدُوَ دَرادِرُه قالَه الأَصمَعِيُّ. وَقَالَ الزَّجَاجُ: أَكْشَفَت النّاقَةُ: تابَعَتْ بينَ النِّتاجَيْنِ:. وقالَ غيرُه: أَكْشَفَ القَوْمُ: كَشَفَتْ إِبِلُهُم أَو صارَتْ إِبلُهم كُشُفاً وقالَ ابنُ عَبّادٍ: أَكْشفَ النَّاقَةَ: جَعَلَها كَشُوفاً»[٣٩].

ثالثا: رد توجيه صرفي:

المسألة الثالثة عشرة:

قال تعالى: ﴿تِلْكَ إِذاً قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾ [النجم: ٢٢]. اتفق العلماء مستندين إلى العلة الصرفية أن (ضيزى) على زنة (فُعْلى)، «كَرِهُوا ضَمَّ الضَّادِ فِي ضِيزَى، وَخَافُوا انْقِلَابَ الْيَاءِ وَاوًا، وَهِيَ مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ، فَكَسَرُوا الضَّادَ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، كَمَا قَالُوا فِي جَمْعِ أَبْيَضَ بِيضٌ»[٤٠]. وعن أبي زيد أنه سمع العرب تهمز (ضيزى)، فيقولون: (ضئزى)، وهي على هذا مصدر «إِذْ لَيْسَ فِي الصِّفَاتِ فِعْلَى وَلَا يَكُونُ أَصْلُهَا فُعْلَى، إِذْ لَيْسَ فِيهَا مَا يُوجِبُ الْقَلْبَ، وَهِيَ مِنْ قَوْلِهِمْ ضَأَزْتُهُ أَيْ ظَلَمْتُهُ. فَالْمَعْنَى قِسْمَةٌ ذَاتُ ظُلْمٍ»[٤١]. فاستقصاء كلام العرب دلهم على أن (الفعلى) لا يكون إلا في

الجموع والأسماء.

المسألة الرابعة عشرة:

اختلف المفسرون في وزن (آمين) على قولين: الأول: أن أصلها (أمين) بالقصر، ووزنها (فعيل)، وقد جاء في الشعر[٤٢]:

تَباعَدَ مِنِّي فَطَحْلٌ وابنُ أمهِ... أمينَ فزادَ اللهُ ما بيننا بُعدا

وهو على هذا عربي.

الثاني: أنها (آمين)، وفيها رأيان: الأول أنها على وزن (فاعيل)، وهي أعجمية؛ لأنه ليس في كلام العرب (فاعيل)[٤٣]. والثاني: أن «أصله أمين بالقصر فأشبعت فتحة الهمزة فتولدت الألف»[٤٤]، وتمثلوا لهذا الرأي بقول الراجز[٤٥]:

أقولُ إذ خرَّتْ على الكَلكالِ

فقد فتح الشاعر الكاف الثانية فنشأت عنها الألف. ومذهب الإشباع ونشوء الألف عنه أولى؛ لأنه يؤدي بنا إلى عد الكلمة عربية.

المسألة الخامسة عشرة:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتاً غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾ [النور: ٢٧]. والضم في باء (بيوت) أولى وأشهر، ولكنهم قرأوا بكسر الباء (بِيُوت)، والعلة أنه إنما كسر للياء التي بعد الباء، وقال الزجاج: «وذلك عند البَصْرِيينَ رَدِيء جدًّا، لأنه ليس في كلام العرب فِعُول بكسر الفاء»[٤٦]. والأمر على خلاف ما أثبته الزجاج؛ لأن فِعُولا في الجمع ثابت في المتون، فقد أثبته ابن القطاع: «وعلى (فِعُول) نحو: لِقِيّ، ولِحِيّ»[٤٧].

المسألة السادسة عشرة:

قال تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاء أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ﴾ [هود: ٤٠]. اعتمد أهل اللغة والتفسير على الاستقصاء لبيان كلمة (التنور)، قال الخليل: «التَّنُّورُ عَمَّتْ بكلِّ لسانٍ»[٤٨]. وقد نقل

الأزهري قولة الخليل قائلا: « يدل على أَن الأَصْل فِي الِاسْم عجميّ فعَرَّبَتْها العَرَبُ فَصَارَ عَرَبيا على بِنَاء فَعُّول، وَالدَّلِيل على ذَلِك أَن أصل بنائِهِ تَنَرَ، وَلَا يُعْرَفُ فِي كَلَام الْعَرَب لأَنَّه مُهْمَلٌ وَهُوَ نظيرُ مَا دخل فِي كَلَام الْعَرَب من كَلَام الْعَجم مثل الدّيباج والدِّينار والسُّنْدُس والإستبرق وَمَا أَشْبَهها، وَلما تكلَّمت بهَا الْعَرَب صَارَت عربيَّة»[٤٩].

والدليل على أعجمية (التنور) أن الطاهر بن عاشور نقل «لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ نُونٌ قَبْلَ رَاءٍ فَإِنَّ نَرْجِسَ مُعَرَّبٌ أَيْضًا»[٥٠]. ولكن هناك أمثلة جاءت فيها النون قبل الراء كـ«النَّرْشُ: مَنْبِتُ العُرْفُطِ...[و]النَّرْسُ والنَّرْجِسُ والنَّرْز والنّرسيان»[٥١]. وقد أثبت الزَّبيدي أن ما ذكر «مِن إِثْبَاتِ كَلِمَاتٍ فِيهَا راءٌ قَبْلَهَا نُونٌ فإِنَّ أَكثرَهَا أَعْجَمِيَّةٌ، أَو مُعَرّبةٌ، أَوْ لَمْ يَثْبُتْ»[٥٢]. فدل على أن استقصاء المثبتين لأعجمية التنور صحيح.

المسألة السابعة عشرة:

قال تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَاراً أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ [الكهف: ٢٩]. السرادق: «الْحَاجِزُ الَّذِي يَكُونُ مُحِيطًا بِالْخَيْمَةِ يَمْنَعُ الْوُصُولَ إِلَيْهَا... هُنَا تَخْيِيلٌ لِاسْتِعَارَةٍ مَكْنِيَّةٍ بِتَشْبِيهِ النَّارِ بِالدَّارِ، وَأُثْبِتَ لَهَا سُرَادِقٌ مُبَالَغَةً فِي إِحَاطَةِ دَارِ الْعَذَابِ بِهِمْ، وَشَأْنُ السُّرَادِقِ يَكُونُ فِي بُيُوتِ أَهْلِ التَّرَفِ، فَإِثْبَاتُهُ لِدَارِ الْعَذَابِ اسْتِعَارَةٌ تَهَكُّمِيَّةٌ». وقد أثبت الطاهر بن عاشور أعجميتها بالدليل الصرفي، وهو أنه «لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ اسْمٌ مُفْرَدٌ ثَالِثُهُ أَلِفٌ وَبَعْدَهُ حَرْفَانِ»[٥٣]. والحكم الذي أطلقه صحيح؛ فما جاء مما ليس في كلام العرب مجموعة من الألفاظ كالحباحب والضباضب، وهي صفات لا أسماء[٥٤].

القراءة الثامنة عشرة:

قال تعالى: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَاء تَنبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْآكِلِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٠]. أما (سيناء)

بفتح السين، فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث[٥٥]، وقد قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر (سِيناء) بكسر السين، واستدلوا على أن ألفه ليست للتأنيث بأنه «ليس في كلام العرب فِعلاء بكسر الفاء وهمزته للتأنيث، إنما يأتي هذا في الأسماء الملحقة بـ(سرداح). نحو: (علباء، وحرباء) الهمزة في هذا بدل من «ياء» لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة»[٥٦]. وعلى هذا يكون وزنه (فِعلال)، وأما علة منعه من الصرف، فللعلمية والعجمة[٥٧].

المسألة التاسعة عشرة:

قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]. حكى ابن خالويه أن أصل (أحد) (وحد)، وقلبت الواو ألفا، وقال: «وليس في كلام العرب واو قلبت همزة وهي مفتوحة إلا حرفا أحد، وقولهم: امرأة أناة، (أي رزان)؛ لأن الواو، إنما تستثقل عليها الكسرة والضمة، فأما الفتحة فلا تستثقل، وهذان الحرفان شاذان. وزاد ابن دريد حرفًا ثالثًا: إن المال إذا زكى ذهبت أبلته أي وبلته. وزاد محمد بن القاسم رابعا: واحد آلاء الله ألي، والأصلى ولي من أولاه الله معروفًا»[٥٨]. ولم يكن ابن خالويه مستقصيا كل ما ورد عن العرب مما قلبت واوه همزة وهي مفتوحة، فقد نقل ابن بري حروفا أخرى: «حكَى الزَّاهد أَين أَخْيُهُمْ أَي سَفَرُهم وقَصْدُهم، وأَصْلُه وَخْيُهُمْ... أَزِيزٌ فِي وَزِيز؛ وحكَى ابنُ جنِّي أَجٌّ فِي وَجَ، اسْمُ موضِع، وأَجَمٌ فِي وَجَمٍ»[٥٩]. وهو بهذا لم يكن مستوعبًا لكل ما جاء عن العرب.

المسألة العشرون:

قال تعالى: ﴿وَلاَ يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلاَ كَبِيرَةً وَلاَ يَقْطَعُونَ وَادِياً إِلاَّ كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللهُ أَحْسَنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٢١]. توقف ابن عطية عند لفظ (الوادي)، ورأى أن جمعه (أودية)، وجزم بأنه الحرف

الوحيد الذي جمع فيه فاعل على أفعلة، قال: «وجمعه أودية، وليس في كلام العرب فاعل وأفعلة إلا في هذا الحرف وحده»[٦٠]. والحق أنه ليس كلامًا صائبًا؛ لأن هناك ألفاظًا أخرى على زنة فاعل، وجمعت على (أفعلة)، وهي: ناد وأندية، وناج وأنجية وجائز وأجوزة وناحية وأنحية[٦١]، وقيل: «لَيْسَ نادٍ وأندية مثله، قَالُوا: إِنَّمَا هُوَ جمع نَدِيّ»[٦٢].

المسألة الحادية والعشرون:

قال تعالى: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ الله فِيهِ﴾ [المائدة: ٤٧]. أشار الزجاج إلى قراءة (أنجيل) بالفتح، ونسبها إلى الحسن البصري، لكنه ضعفها؛ لأنه ليس في كلام العرب (أفعيل)، وإنما هو (إفعيل) من النجل. ثم آثر الزجاج بعد هذا القول أن يوجه قراءة الفتح بأنها ممكنة؛ لأن (الأنجيل) لفظ أعجمي وكثير من الألفاظ الأعجمية خالفت أبنيتها الأبنية العربية، فلا إشكال في قبولها، قائلا: «للقائل أن يقول إن إنجيل اسم أعجَمي فلا يُنْكَرُ أن يقع بفتح الهمزة لأن كثيراً من الأسماء الأعجمية تخالف أمثلة العرب نحو آجرّ وإِبرَاهيم وهَابيل وقابيل، فلا ينكر أن يجيء إنجيل وإِنما كُرِهَتِ القراءَة بها لأن إِسنادها عن الحسن لا أدري هل هو من ناحية يوثق بها أم لا»[٦٣]. فإنكار الزجاج راجع إلى عدم ثقته بإسناد القراءة نفسها، فضلا عن أنه تمسك بهذا الرأي استدلالا بالعلة الصرفية، وهي أنه ليس في كلام العرب (أفعيل)، وهو ثابت في مصنفات العلماء.

المسألة الثانية والعشرون:

قال تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ﴾ [آل عمران: ٣]. التوراة عند الراغب الأصفهاني على زنة (تَفْعَلَة)، وأثبت أن هذا الوزن ليس في كلام العرب، ولكن الاستقصاء

يخالف ما جزم به، فقد قال سيبويه: «يكون على تَفْعَلةٍ، وهو قليل، قالوا: تتفلةٌ»[٦٤]. وقد ذكرها ابن سيده في المخصص[٦٥].

المسألة الثالثة والعشرون:

قال تعالى: ﴿فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَا أُوْلِي الأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ١٩٧]. أورد الطاهر بن عاشور أن مفرد الألباب (لب)، وفعله من الباب الخامس (لَبُبَ يَلُبُّ)، وجزم بأنه الفعل المضعف الوحيد الذي جاء على هذا الباب، وليس في كلام العرب غيره، اعتمادًا على قول سيبويه وثعلب، قال: «وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ فَعُلَ يَفْعُلُ بِضَمِّ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ مِنَ المضاعف إِلَّا هذا الْفِعْلِ حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ عَنْ يُونُسَ وَقَالَ ثَعْلَبٌ مَا أَعْرِفُ لَهُ نَظِيرًا»[٦٦]. والحق أن ما جزم به اعتمادا على كلام المتقدمين ليس ثابتا، ولا إجماع عليه؛ لأنهم حكوا فعلين آخرين جاءا على هذا الباب، وهما: «دَمُمْتَ، تَدُمُّ... وشَرُرْت تَشُرُّ من الشَّرّ»[٦٧]. فلا جرم بأن قصره على (لب) ليس صحيحا.

المسألة الرابعة والعشرون:

قال تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْماً وَعِلْماً وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٢٢]. أورد مكي بن أبي طالب القيسي أن (أشده) اسم مفرد على (أَفْعُل)، وليس في كلام العرب اسم مفرد على هذا الوزن إلا (أشد)، قال: «وليس في كلام العرب اسم مفرد على () أفعل () إلا هذا الاسم»[٦٨]. ولكن الناظر في كتب المعجمات يجد أن هناك اسما آخر مفردا قد جاء على هذا الوزن، وهو (آنك)، مع خلاف في زنته، قال ابن منظور: «يَحْتَمِلُ أَن يَكُونَ الآنُك فاعُلًا لَا أَفْعُلًا». فضلا عن أن (أشد) مختلف فيه أيضا أهو مفرد أم جمع؟ وهو ما ذكره ابن منظور أيضا: «فأَما أَشُدّ فَمُخْتَلِفٌ فِيهِ، هَلْ هُوَ وَاحِدٌ أَو جَمْعٌ»[٦٩]. ويبقى أن استقراء مكي بن

أبي طالب قاصر من وجهين: الأول: أنه لم يشر إلى أن (أشد) يحتمل أن يكون جمعا، والثاني: أنه لم يشر إلى ورود مفرد آخر على (أفعل) وهو (آنك).

المسألة الخامسة والعشرون:

قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١]. قُرئ (أمه) بكسر الهمزة[٧٠]، ولم يختلف علماء التفسير في أنها قراءة قرآنية؛ لأن الثابت في كتب اللغة أنه ليس في كلام العرب بناء (فِعُل)؛ لأنه كما قال ابن جني: «وإنما لم يجئ ذلك كراهية خروجهم من الكسر إلى الضم»[٧١]. أما توجيه القراءة فـ» إنهم استثقلوا الضمة بعد الكسرة في قوله (فَلإمِّهِ)، وليس في كلام العرب مثل: (فِعُل) بكسر الفاء وضم العين»[٧٢]. فالقراءة ثابتة على أنها قراءة لا أصل لوجود العارض الصوتي الذي يستثقل الانتقال من كسر إلى ضم.

المسألة السادسة والعشرون:

قال تعالى: ﴿وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]. أورد الألوسي أن التهلكة مصدر، وليس في كلام العرب (تفعلة) بضم العين إلا هذا، قال: « وليس في كلام العرب مصدر على تفعلة- بضم العين- إلا هذا في المشهور»[٧٣]. ولكنه أشار بعدها إلى أن هناك مصادر أخرى قد وردت على (تفعلة) بضم العين حكاها سيبويه، قال: « وحكى سيبويه عن العرب- تضرة وتسرة- أيضا بمعنى الضرر والسرور»[٧٤]. ولكنه لم يشر إلى أن الأشهر في (تضرة وتسرة) كسر العين، قال الزبيدي: « تَكِرَّةً كتَحِلَّةٍ وتَسِرَّة وتَضِرَّة وتَدِرَّة»[٧٥]. وهو بهذا قد استوعب ما جاء على (تفعلة) بضم العين، والظاهر أن اقتصاره على التهلكة بيان منه على تأرجح المصدرين الآخرين بين الكسر والضم.

المسألة السابعة والعشرون:

قال تعالى: ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللهِ﴾ [النور: ٣٧]. جزم الشافعي في تفسير حدائق الروح والريحان بأن التجارة هي الكلمة الوحيدة التي جاءت فيها التاء وبعدها جيم، قال: « والتجارة في العرف: تقليب المال لغرض الربح، والمراد من التجارة هنا: المعاملة مع الله لنيل الثواب، والتاجر الذي يبيع ويشتري وعمله التجارة وهي التصرف في رأس المال طالبًا للربح، وليس في كلامهم تاء بعدها جيم غير هذه اللفظة، وأما تجاه فأصله وجاه وتجوب، فالتاء فيه للمضارعة»[٧٦]. ولكن الناظر في كتب اللغة يجد أن هناك ألفاظًا أخرى قد جاءت فيها التاء أصلا، قال الفيومي: « وَتُجَّارٌ بِضَمِّ التَّاءِ مَعَ التَّثْقِيلِ وَبِكَسْرِهَا مَعَ التَّخْفِيفِ وَلَا يَكَادُ يُوجَدُ تَاءٌ بَعْدَهَا جِيمٌ إلَّا نَتَجَ وَتَجَرَ وَالرَّتَجُ وَهُوَ الْبَابُ وَرُتِجَ»[٧٧]. فالظاهر خلاف ما أثبته الشافعي.

خاتمة البحث

بعد الانتهاء من بحث مصطلح (ليس في كلام العرب) عند المفسرين، وجدنا أن علماء التفسير قد كانوا على اطلاع بدقائق اللغة؛ لأن النظر فيما يخص هذا المصطلح إنما هو من قبيل التبحر في علوم العربية، وقد أفاد علماء التفسير من هذا المصطلح للوقوف على ما يمكن رده من القراءات، كما أنهم أفادوا منه في الوقوف على المعاني المحتملة للاستعمالات، ولم يفتهم النظر في الاستعمالات الصرفية للفظ رفضًا أو قبولًا أو تحديدًا.

المصادر والمراجع:

١- ابن خالويه النحوي «ليس في كلام العرب»، سليم عواريب، مجلة الأثر، العدد ١٩، ٢٠١٤م.

٢- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القَطَّاع الصقلي (المتوفى ٥١٥ هـ)، تحقيق ودراسة: أ. د. أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة، ١٩٩٩م.

٣- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد، ط١، ١٤٢٦ هـ.

٤- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (نحو ٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دارالكتاب المصري – القاهرة ودارالكتب اللبنانية – بيروت – القاهرة / بيروت، ط٤، ١٤٢٠ هـ

٥- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠هـ -١٩٤١م)

٦- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠ هـ

٧- تاج العروس من جواهر القاموس: محبّ الدين أبو الفيض محمد بن مرتضى الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، مطبعة حكومة الكويت.

٨- التحرير والتنوير «تحرير المعنى

السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤ هـ

٩- تُحْفَةُ الأَقْرَانِ في مَا قُرِئَ بِالتَّثْلِيثِ مِنْ حُرُوفِ القُرْآنِ، أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (المتوفى: ٧٧٩هـ)، كنوز أشبيليا - المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٨٢ هـ - ٢٠٠٧ م

١٠- التعليق على تفسير القرطبي، مؤلف الأصل: أبو عبد الله محمد بن أحمد، شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، الشارح: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير

١١- التَّفْسِيرُ البَسِيْط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، المحقق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٣٠ هـ

١٢- التفسير الكبير، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن عميرة، دار الكتب العلمية، (د.ت.ط).

١٣- تفسير القرآن، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: ٤٨٩هـ)، المحقق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس

بن غنيم، دار الوطن، الرياض – السعودية، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م

١٤- تفسير المشكل من غريب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧ هـ)، المحقق: د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، بيروت

١٥- تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م

١٦- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي ثم المصري المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٢٨ هـ

١٧- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠١م

١٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٨م.

١٩- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠ هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢٠- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م

٢١- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٢٢- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط٣، ١٤٣٥هـ ٢٠١٤م

٢٣- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق

٢٤- دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، توزيع: مكتبة الخراز - جدة، ط١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

٢٥- ديوان الشنفرى، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م

٢٦- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ

٢٧- زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط١- ١٤٢٢ هـ

٢٨- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، قدم له ووضع هوامشه: حسن حمد، إشراف: د. إميل بديع يعقوب،، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م

٢٩- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٨ م

٣٠- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، محمد علي بيضون، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م

٣١- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١،

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

٣٢- فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ط١ - ١٤١٤ هـ

٣٣- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال

٣٤- كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٣٥- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، ضبط وتدقيق: أبو عبد الله الداني بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط٣ - ١٤٠٧ هـ

٣٦- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢، هـ - ٢٠٠٢ م

٣٧- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: ٧٧٥هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، ط١، ١٤١٩ هـ

-١٩٩٨م

٣٨- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، ط٣ - ١٤١٤ هـ.

٣٩- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير ابن عطية)، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ

٤٠- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

٤١- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٤٢- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية - بيروت.

٤٣- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط١ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

٤٤- المعجم المفصل في شواهد العربية، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

٤٥- معجم ديوان الأدب، أبو

إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (المتوفى: ٣٥٠هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

٤٦- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٤٧- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٤٨- الموضح في وجوه القراءات وعللها، نصر بن علي بن أبي مريم (ت: بعد ٥٦٥ هـ)، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط١، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣ م.

٤٩- الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد محمد محمد سالم محيسن (المتوفى: ١٤٢٢هـ)، دار الجيل - بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

٥٠- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م

٥١- تفسير القرآن العظيم (المنسوب) للإمام الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠ هـ)، ضبطه على أصله وخرج أحاديثه وعلق عليه: هشام بن عبد الكريم البدراني الموصلي، دار الكتاب الثقافي- الأردن-إربد، ط١، ٢٠٠٨م.

الهوامش:

١- ابن خالويه النحوي في كتابه «ليس في كلام العرب»، سليم عواريب، مجلة الأثر، العدد ١٩، ٢٠١٤م.

٢- تفسير القرآن العظيم للطبراني ٤/ ٤٣٤.

٣- ينظر: الموضح في وجوه القراءات ٩١٤.

٤- روح المعاني ٩/ ٣٦٠.

٥- تفسير القرآن العظيم للطبراني ٤/ ٤٣٤-٤٣٥.

٦- التفسير الوسيط للواحدي ٣/ ٣٢٠.

٧- تحفة الأقران ٧٣.

٨- تفسير القرطبي ١٢/ ٢٦٢.

٩- عمدة الحفاظ ١/ ١٤٤.

١٠- تفسير القرطبي ١٣/ ١٣٤.

١١- المصدر نفسه، الموضع نفسه.

١٢- البحر المحيط ٨/ ١٨٥.

١٣- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٧/ ٢٥.

١٤- ينظر: تفسير القرطبي ١٧/ ٣٣.

١٥- ينظر: البحر المحيط ٥/ ٣٢٦.

١٦- ينظر: زاد المسير ٤/ ١٦٧.

١٧- المحرر الوجيز ٥/ ١٧٢.

١٨- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٣٦٠.

١٩- نقله القرطبي في تفسيره ٩/ ٦٧.

٢٠- ينظر: الدر المصون ٦/ ٣٥٤.

٢١- البيت للشنفرى في ديوانه ٨٨.

٢٢- التفسير البسيط ١١/ ٤٧٧.

٢٣- زاد المسير ٢/ ٣٨٦.

٢٤- تفسير الثعلبي ٥/ ١٧٩.

٢٥- ينظر: فتح القدير ٣/ ٣٠.

٢٦- البيت لم ينسب في لسان العرب (كبر) ٥/ ١٢٦، وتاج العروس (كبر) ١٤/ ١٠.

٢٧- ينظر: تفسير البحر المحيط ٦/ ٢٦٨.

٢٨- تفسير الطبري ١٦/ ٧٧.

٢٩- الدر المصون ٦/ ٤٨٠.

٣٠- اللباب في علوم الكتاب

٨/ ٢٤٥.

٣١- اللباب في علوم الكتاب ٨/ ٢٤٦.

٣٢- دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب ٤٥.

٣٣- تفسير السمعاني ٢/ ١١٩.

٣٤- التفسير البسيط ٦/ ٦١٧.

٣٥- التحرير والتنوير ٣/ ٥٤٠.

٣٦- التفسير الكبير ٧/ ٨١.

٣٧- لسان العرب ١٣/ ٤٩٨.

٣٨- الإتقان في علوم القرآن ٤/ ١٢٧٩.

٣٩- تاج العروس ٢٤/ ٣١٤.

٤٠- فتح القدير ٥/ ١٣١.

٤١- تفسير القرطبي ١٧/ ١٠٣.

٤٢- البيت لم ينسب في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ١١٧، ومقاييس اللغة (أمن) ١/ ١٣٥، وشرح الأشموني ٣/ ٩٢.

٤٣- ينظر: اللباب في علوم الكتاب ١/ ٢٣٠

٤٤- حاشية الصبان ٣/ ٢١٩

٤٥- الرجز لم ينسب في الصاحبي في فقه اللغة ١٧٣، وتهذيب اللغة ١٥/ ٤٧٨، وجمهرة اللغة ٢٢٢، والمحكم والمحيط الأعظم ٦/ ٦٦٠، والمعجم المفصل في شواهد العربية ١١/ ٣٩٢.

٤٦- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٣٨.

٤٧- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢١٧.

٤٨- كتاب العين ٨/ ١١٤.

٤٩- تهذيب اللغة ١٤/ ١٩٢.

٥٠- التحرير والتنوير ١٢/ ٧١.

٥١- تاج العروس ١٧/ ٤١٠.

٥٢- تاج العروس، الموضع نفسه.

٥٣- التحرير والتنوير ١٥/ ٣٠٨.

٥٤- ينظر: ديوان الأدب ٣/ ١٠٦.

٥٥- ينظر: زاد المسير ٢/ ٢٥٩.

٥٦- الهادي في شرح طيبة النشر ٣/ ٧٥.

٥٧- ينظر: اللباب في علوم الكتاب ١٤/ ١٩٠.

٥٨- إعراب ثلاثين سورة ٢٢٩.

٥٩- تاج العروس ٤٠/ ٢٥٩.

٦٠- تفسير ابن عطية ٣/ ٩٦.

٦١- ينظر: توضيح المقاصد ١٣٨٢، ولسان العرب ١٥/ ٣٨٤، وتمهيد القواعد ٤٧٧٣.

٦٢- جمهرة اللغة ١٣٢٢.

٦٣- معاني القرآن وإعرابه.

٦٤- كتاب سيبويه ٤/ ٢٧١.

٦٥- ينظر: المخصص ٥/ ٧٦.

٦٦- التحرير والتنوير ٢/ ٢٣٦.

٦٧- المصباح المنير ١/ ٢٠٠.

٦٨- تفسير المشكل من غريب القرآن ٣٣.

٦٩- لسان العرب ١٠/ ٣٩٤.

٧٠- ينظر: الكشاف ٢/ ٤٧٥. ونسبت لحمزة والكسائي في المحرر الوجيز ٢/ ١٦.

٧١- المنصف ٢٠.

٧٢- التفسير البسيط ٦/ ٣٦٠.

٧٣- روح المعاني ١/ ٤٧٥.

٧٤- المصدر نفسه، الموضع نفسه.

٧٥- تاج العروس ١٤/ ٧٧.

٧٦- تفسير حدائق الروح والريحان ٢٣/ ٤٣٠.

٧٧- المصباح المنير ١/ ٧٣.